ارجأ مناقشته إلى جلسة قادمة

مجلس النواب يستمع إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول نتائج زياراتها الميدانية

صنعاء /سبأ:

أستمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله الأحمر إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول نتائج زياراتها الميدانية لعدد من محافظات الجمهورية .

حيث بينت اللجنة في تقريرها بعض أسباب القصور والتضارب والتداخل المصاحب لأحكام بعض التشريعات النافذة وماترتب على ذلك من تعارض وتداخل في مهام واختصاصات الأجهزة التنفيذية والمحلية والقضائية .

وعزت اللجنة ذلك إلى عدة أسباب منها عدم تعديل بعض القوانين النافذة التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية وغياب التوعية القانونية لمنتسبي الأجهزة التنفيذية والمحلية الأمر الذي أدى إلى عدم استيعابهم لمضمون القوانين واللوائح بالصورة المثلى .

وأشارت اللجنة الدستورية في تقريرها إلى الاجتهادات الشخصية التي تحدث بين الحين والآخر في هذا الجانب .

وأقترحت اللجنة على المجلس إلى عدة من التوصيات، جانب منها يتعلق بمهام اللجان الدائمة ، وجانب آخر يتطرق إلى إعادة النظر في بعض مواد عدد من التشريعات والقوانين التي لم تعدل بعد أو تتطلب التعديل في ضوء التطورات لتلافي القصور التشريعي في جوانب منها .

وتطرقت اللجنة في تقريرها كذلك إلى أهمية إقامة ندوات قانونية بهدف التوعية في هذا المجال .

هذا وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة قادمة وفقاً للإجراءات المحددة في اللائحة الداخلية للمجلس .

إلى ذلك واصل المجلس استعراضه لتقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للعام المالي 2006م الجزء الثاني والمتعلق بالحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والصناديق الخاصة .

وقد أوضحت اللجنة في تقريرها أن سياسة ترشيد الإنفاق والحرص على المال العام سياسة ضعيفة في الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكونها مستقلة مالياً وإدارياً، حيث يعد هذا الإستقلال السبب الرئيسي لقيام المسؤولين بالتصرف في الإنفاق بحرية تامة وعدم وجود أنظمة رقابة فاعلة للحد من النفقات وخاصة في البنود التي ليس لها أي صلة مباشرة بنشاط الوحدات المستقلة والصناديق الخاصة كبنود المساعدات والتبرعات والإعانات وغيرها.

وأشارت إلى انعدام اللوائح والضوابط المالية المنظمة لعملية الصرف وخاصة في بنود المكافآت والأجور الإضافية وبدل التنقلات والوقود والزيوت الأمر الذي ينتج عن ذلك إهدار أموال عدد من الوحدات والصناديق الخاصة.

ولاحظت اللجنة في تقريرها استمرار الإنفاق بمبالغ كبيرة وبدون وجه حق لرؤساء ونواب مجالس إدارة بعض الصناديق والوحدات المستقلة والملحقة بالمخالفة للقوانين النافذة التي لاتجيز صرف أي من هذه المبالغ التي تم صرفها.

وأفاد تقرير اللجنة استمرار العمل بقوانين الغيت كما هو الحال بالنسبة لموارد صندوق صيانة الطرق والجسور المحددة بالقانون رقم (27) لسنة 2000م المعدل للقانون رقم (22) لسنة 1995م والذي لايزال يعمل به حتى الآن.. منوهة إلى عدم التزام شركة النفط بتوريد مستحقات صندوق صيانة الطرق والجسور وفقا للقانون مما نتج عن ذلك تراكم مستحقات الصندوق لدى الشركة.

وأوضحت اللجنة في تقريرها هيمنة رؤساء مجالس إدارة عدد من الوحدات المستقلة والصناديق الخاصة وتدخلاتهم الخارجة عن القوانين في إدارة الموارد والإنفاق ، ما أفقد عدداً من الوحدات والصناديق عامل الإستقلال المنصوص عليه بقوانين إنشائها وأصبحت العديد من الإدارات مشلولة بانتظار أوامر رؤساء مجالس الإدارات.

وأشارت إلى أن عملية ترشيد الإنفاق في عدد من الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة يتطلب إعادة النظر في قوانين إنشائها ولوائحها ..وتطرقت اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2006م إلى قيام بعض الجهات باستقطاع نسب من الموارد المستحقة عليها تحت مسمى عمولات تحصيل بالمخالفة للقوانين النافذة ، وكذا عدم تسوية موضوع فيلا المعاقين الكائنة بمحافظة عدن التابعة لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين وفقا لتوصية مجلس النواب مع استمرار قيام الصندوق بإدراجها ضمن الأصول الثابتة في موازنة الصندوق سنويا.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

جلسة مجلس النواب أمس

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس:

إقرار المرحلة الثانية من الأجندة الوطنية للإصلاحات للأعوام 2009 ـ 2010م

تشكيل لجنة وزارية عليا للإشراف على مصفوفة الإصلاحات وإقرار خطط وبرامج تنفيذها

الموافقة على مشروع قرار بتشكيل اللجنة العليا لإعداد خطة التنمية الرابعة 2011 ـ 2015م

صنعاء/سبأ:

اقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس الأجندة الوطنية للاصلاحات المرحلة الثانية 2009 - 2010م بصيغتها النهائية والمتضمنة حزمة السياسات والتدخلات المقترحة في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والادارية والسياسية والاجتماعية والخدمية.

و بهذا الخصوص شكل المجلس لجنة وزارية عليا تتولى الإشراف على سير تنفيذ المصفوفة الوطنية وإقرار الخطط والبرامج التنفيذية المختلفة للمصفوفة مع الجهات المعنية وعقد اللقاءات التشاورية مع المانحين والشركاء المحليين فيما يخص المصفوفة وسير تنفيذها وغيرها من المهام المتعلقة بهذه العملية.

ويرأس اللجنة الاخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وتضم في عضويتها وزراء: المالية ، الصناعة والتجارة ، الخدمة المدنية والتأمينات ، العدل ، الشؤون القانونية ، الاعلام والداخلية اضافة الى رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وممثل عن مكتب رئاسة الجمهورية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وامين عام مجلس الوزراء ، على ان ينبثق من اللجنة الوزارية العليا فريق وطني لمتابعة الاصلاحات ومساعدة اللجنة في تنفيذ المهام الموكلة اليها.

ووجه المجلس كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ ما يخصها من سياسات وإجراءات تسهم في تسريع خطوات الاصلاح الشامل ورفع تقارير دورية الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن مستوى التنفيذ والصعوبات التي تواجهها لدراستها ووضع الحلول لتجاوزها او الحد منها.

وركزت الأجندة الوطنية للاصلاحات على تعميق الاصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة اداء الاعمال وإصلاحات نظام السلطة القضائية وتعزيز استقلال القضاء، اضافة الى تعزيز الاصلاحات الادارية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية وكذلك مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية من خلال توفير الاطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام.

كما ركزت على تطوير منظومة الحكم الجيد عبر تنفيذ مجموعة من السياسات والاجراءات الإصلاحية في عدد من المجالات والقطاعات ذات العلاقة، خاصة توسيع المشاركة السياسية وتطوير البنية التحتية والمؤسسية وآليات عمل اللجنة العليا للانتخابات وتجذير الحقوق والحريات وتطوير قانون الصحافة والمطبوعات والدور التنموي والاستقلال المالي والاداري للسلطة المحلية والانتقال الى صيغة ملائمة للحكم المحلي الى جانب تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ووافق مجلس الوزراء على وثيقة المراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010م المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، كما اقر مشروع قرار جمهوري بتشكيل اللجنة العليا لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة 2011 – 2015م برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 27 وزيرا بما فيهم نائبا رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والدفاع والأمن وكذا رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بالاضافة الى عدد يتراوح ما بين 8 – 12 شخصاً من رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

وحددت المادة الثانية من مشروع القرار المهام الرئيسية للجنة وتتمثل في وضع الغايات الإستراتيجية والأهداف العامة للخطة على المستوى الكلي والقطاعي والمحلي بهدف تعزيز التنمية والتخفيف من الفقر وتحقيق اهداف التنمية الألفية إلى جانب الموافقة على التوجهات العليا للخطة وإطارها الاقتصادي والمالي ومصادر تمويلها وإقرار برنامجها الاستثماري العام وفقاً لمعايير وأسس تحديد الأولويات ومصادر التمويل المتاحة وصولاً إلى اقرار مشروع الخطة والذي ينص على انشاء لجنة لإعداد خطة التنمية الرابعة في كل وزارة ومؤسسة حكومية ومحافظة برئاسة الوزير المختص أو رئيس الجهة أو محافظ المحافظة لإعداد الخطط القطاعية والمحلية وفقاً للبرنامج الزمني ودليل إعداد الخطة.

واطلع مجلس الوزراء على مصفوفة البرنامج التنفيذي لمشاريع البرنامج الاستثماري الممولة خارجياً والمقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمتضمنة الوضع الراهن للمشاريع والخطوات الواجب اتخاذها على مستوى كل جهة للإسراع في عملية التنفيذ ورفع وتيرة الإنجاز بما يمثله من انعكاسات ايجابية متعددة على عملية التنمية مركزيا ومحليا ، وانطلاقا من اهمية الموضوع اقر المجلس عقد جلسة استثنائية يوم الأربعاء من الاسبوع المقبل لمناقشة المصفوفة بصورة مستفيضة والخروج بالقرارات التنفيذية والأكثر ديناميكية لمضامينها .

ووافق المجلس في مشروع لائحة تنظيم الرقابة والتفتيش البحري المقدمة من وزارة الثروة السمكية ، ووجه باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة لإصدارها .

وتهدف اللائحة إلى تحقيق رقابة فاعلة ومنظمة على انشطة صيد واستلام الأحياء المائية ، او على طرق ووسائل الاصطياد المستخدمة بما في ذلك تعزيز دور الرقابة والتفتيش البحري بما يكفل الحفاظ على الثروة السمكية ومكافحة التهريب ومنع الصيد غير المنظم وغير القانوني بالتنسيق مع الجهات المعنية الى جانب حماية الأحياء المائية وبيئتها البحرية من عمليات الاصطياد العشوائي والممارسات الضارة بها وتحسين جودة الأسماك والأحياء الأخرى في البحر وتضمنت اللائحة جملة من الاجراءات القانونية المعززة للدور الرقابي للوزارة وآلية رصدها وضبطها للمخالفات وإثباتها مع التحديد الدقيق لشروط وإجراءات التفتيش وأحكام وشروط تعيين المراقبين والمفتشين .

ووافق المجلس على إنشاء مجمعات صناعية للمناشير خارج المدن وذلك على ضوء مناقشته لتقرير وزارة النفط والمعادن وتوصيات هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ، مؤكدا بهذا الخصوص على تنفيذ المرحلة الأولى للمجمعات في كل من أمانة العاصمة وذمار ومأرب وعمران ، وتعز .

ويأتي أنشاء هذه المجمعات لتطوير الدور الاقتصادي لقطاع أحجار البناء والزينة والحد من التأثيرات البيئية للمناشير القائمة، والعمل على الأخذ ببدائل اعادة استخدام المياه لما من شأنه الحد من استنزافها فضلاً عن ادخال التقنيات الحديثة في إنتاج الأحجار وخلق القيمة المضافة لخاماتها من خلال انتاج خامات مطابقة للمواصفات العالمية وذلك بما يؤهلها للتصدير والمنافسة في الأسواق العربية والدولية .

ووافق مجلس الوزراء على تعديل المادة رقم 2 الخاصة بتشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وذلك باتجاه إناطة مسئولية رئاستها لوزير النقل وإضافة وكيل وزارة الاشغال العامة والطرق لقطاع الطرق الى عضوية اللجنة والتي تتلخص مهمتها في تشجيع حركة التبادل التجاري وإزالة العوائق وصعوبات النقل التي تحد من عملية التبادل بما في ذلك تطوير الأنظمة وتبسيط وتوحيد الاجراءات الخاصة بهذا الجانب بالشراكة مع القطاع الخاص، وكذا تفعيل دور النقل المتعدد الوسائط في التبادل التجاري .

كما وافق على مذكرة وزير النقل بشأن انضمام اليمن إلى اتفاقية الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخ في 10 / 12 /1982م ووجه باستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الانضمام الى الاتفاقية والتي تتضمن تنظيم المنطقة والمبادئ التي تحكمها والانشطة التي تتم فيها وحقوق الدول الساحلية ومصالحها وكذا حماية البيئة البحرية .

واوضحت المذكرة التفسيرية للاتفاقية ان انضمام اليمن الى هذه الاتفاقية سيؤدي الى ان تصبح الجمهورية اليمنية عضوا في السلطة الدولية لقاع البحر والتي تتمتع بحق استغلال ما في باطن المياه الدولية في المياه العميقة في جميع بحار العالم ، وتأكيد استفادة جميع الدول الاعضاء من ناتج ذلك.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى للفترة من 13 – 20 ابريل الجاري ، كما اطلع على تقرير وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشاركتها في مؤتمر العمل العربي الذي عقد دورته الـ36 في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 5 – 12 من الشهر الجاري الى جانب مشاركتها في الاجتماع التنسيقي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد مؤخرا.

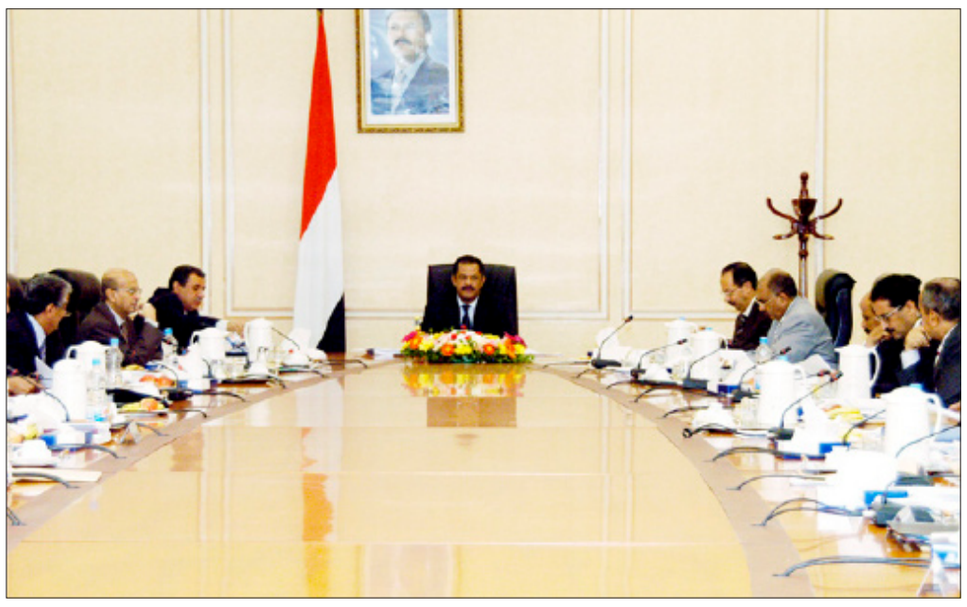
جلسة مجلس الوزراء أمس

استعراض مصفوفة برنامج تنفيذ المشاريع الاستثمارية وإقرار مناقشتها الأربعاء المقبل

في المؤتمر الصحفي في صنعاء

قنطار: الوحدة اليمنية دعامة للمقاومة في لبنان وفلسطين

(حزب الله) يؤكد حرصه على أمن وسلامة ووحدة اليمن

عميد الأسرى اللبناني سمير القنطار في المؤتمر الصحفي بصنعاء أمس

صنعاء/ بشير الحزمي:

أكد الأسير المحرر المناضل سمير القنطار عميد الأسرى العرب أن وحدة اليمن تمثل دعامة هامة جداً للمقاومة في لبنان وفلسطين، وقال إن المقاومة الإسلامية في لبنان حريصة كل الحرص على أمن وسلامة ووحدة الشعب اليمني، وأنها حريصة على أن يبقى الشعب اليمني موحداً.

وأضاف في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بجمعية كنعان لفلسطين بصنعاء أن الشعب اليمني قد عود المقاومة وقوفه الدائم إلى جانبها، معتبراً الحفاوة الكبيرة التي لقيها خلال تواجده في صنعاء وردة الفعل الشعبية يعبران بشكل واضح عن جوهر الشعب اليمني المتصف بعروبته وبقضايا أمته.

وقال إن اليمن لا يحتاج إلى شهادة أحد لوقوفه مع المقاومة لأن اليمن مواقفه واضحة وشعبه دائما يتحرك في كل مناسبة وهو جاهز لتقديم كل شيء في سبيل نصرة المقاومة وهزيمة الكيان الصهيوني.

وأعرب عن شكره وتقديره لجمعية كنعان لفلسطين ورئيسها الأخ/ يحيى محمد عبد الله صالح على الدعوة الكريمة واستضافته في اليمن، كما أعرب عن سعادته البالغة بهذه الزيارة التي مكنته من التعرف على اليمن بشكل مباشر وعلى الشعب اليمني العزيز المجاهد.

وأشار إلى أنه خلال الزيارة التقى بالعديد من الشخصيات الرسمية وشخصيات المجتمع المدني، في طليعتها لقائه بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وفي مجمل رده على أسئلة واستفسارات الصحفيين أكد الأسير المحرر المناضل سمير القنطار وجوده في صفوف المقاومة والذي يعد استمراراً للخط الذي يؤمن به والخط الذي أسر بسببه، وهو جزء من واجباته التي يقوم بها تجاه ربه وشعبه وأمته ووطنه، معتبراً أن انتصار المقاومة اللبنانية في عام 2006م قد وجه ضربة لقوة الردع الإسرائيلية.

وقال عميد الأسرى العرب أن المقاومة ليست شكلاً واحداً ولكنها متعددة الأشكال والأوجه وأن دعم المقاومة يكون بأشكال عديدة لأن المقاومة متكاملة وتشمل كافة المجالات، موضحاً أن خيمة المقاومة في صنعاء وما بذلته وقامت به جمعية كنعان لفلسطين من مناصرة ودعم وأنشطة مختلفة خلال عدوان 2006م على لبنان أو العدوان على غزة هي من أشكال الدعم للمقاومة وهي هامة وقيمة جداً، وأكد أن الصرح الذي يتم بناؤه الآن في صنعاء المتمثل بخيمة المقاومة سيكون شاهداً على التصاق الشعب اليمني بالمقاومة في لبنان وفلسطين.

وأشار القنطار إلى وجود مقاومين يمنيين في صفوف الأسرى الفلسطينيين وأن جزءاً منهم قد تحرر في عملية تبادل الأسرى في عملية الجليل التي حدثت في 21/ مايو/ 1985م، مستعرضاً أشكال وأصناف التعذيب المختلفة التي تعرض لها مع إخوانه الأسرى في معتقلات العدو الصهيوني والتي استمرت طويلاً وكانت قاسية ومؤلمة.

هذا وكان الأخ/ يحيى محمد عبد الله صالح رئيس جمعية كنعان لفلسطين قد رحب في مستهل المؤتمر الصحفي بضيف اليمن المناضل سمير القنطار الذي حضر لليمن للمشاركة في فعالية جمعية كنعان التي تحييها سنوياً بمناسبة ذكرى يوم الأسير الفلسطيني 17 أبريل ويوم الأسير العربي 22 أبريل الذي يصادف يوم اعتقال البطل سمير القنطار.

وقال إن جمعية كنعان قد حرصت ومنذ البداية بعد تحرير المناضل سمير القنطار على دعوته إلى اليمن للمشاركة في هذه الفعالية واصفاً المناضل سمير القنطار بالشجاع والمقدام الذي لم يتردد في الحضور والمشاركة في هذه الفعالية، وأشار إلى أن إحياء الجمعية لهذه المناسبة السنوية هي لتذكير الجميع بالأسرى العرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية وهي رسالة موجهة للعالم بأننا لم ننس أسرانا المعتقلين، متمنياً إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب من المعتقلات الإسرائيلية، وألا يبقى أي أسير عربي ومسلم في أي من السجون الإسرائيلية أو الأمريكية أو في أي سجون أخرى في العالم.

يحيى محمد عبد الله صالح:

إحياء جمعية (كنعان) لهذه المناسبة تذكير للجميع بالأسرى العرب